

مقدمة

يجد اليسار العلماني نفسه أمام اختبار قاس؛ ذلك أن العلمانية التي كانت تبدو له مُكوِّناً مُميِّزاً لهويته، يتم اليوم تَبَنِّيها شعاراً من قِبَلِ اليمين المتصلِّب وأقصى اليمين، وهذا ما ينجم عنه القلق والارتباك، إن لم ينتج عنه توافقات تبدو مناقضة لطبيعة الأمور. لهذا يعبر العديد من العلمانيين، سواء كانوا من اليسار أو من الجمهوريين، عن ارتباك كبير، ويطالبون بتوضيحات:

ما الذي يحصل للعلمانية؟ ما الانحرافات التي أنتجت الوضع الراهن؟ كيف نستعيد المبادرة؟ إنها الأسئلة التي سبق أن طُرحت عليّ مراراً، من قِبَلِ أشخاص مختلفين جداً بوصفي مؤرِّخاً وباحثاً اجتماعياً، ثم أيضاً بوصفي مواطناً. وسيحاول هذا الكتاب بالفعل، الإجابة عن هذه الأسئلة على مستويين:

أولاً: تشخيص التوظيف الحالي للعلمانية وتحليله.

ثانياً: تقديم مقترحات من أجل إعادة بناء ديناميّة علمانية. وفي الحالتين، سيسعى هذا الكتاب إلى تقديم عناصر معرفة مبسّطة، تكون أدوات تفكّر وعمَلٍ.

سأعود في الفصلين الأوّلين إلى الأحداث التي أظهرت، بين شتاء ٢٠١٠م وخريف ٢٠١١م، أن وضعيّة العلمانية في فرنسا تغيّرت بعمق. فقد أعلنت خلالها مارين لوبيين (Marine Le Pen) نفسها بطلة العلمانية، وادّعت أنها ستهدّب لإنقاذ قانون عام ١٩٠٥م الذي يفصل بين الديانات والدولة. ويُظهر التذكير بهذه الأحداث، كيف نجحت زعيمة حزب الجبهة الوطنيّة

فعلياً، في احتلال الحقل الإعلامي حول مَوْضُوعَة العِلْمَانِيَّة، وفي إنتاج معتقدات اجتماعيَّة خاطئة، استفادت منها كركيزة ومرقّي. هذا ما سأُتطرَق إليه في الفصل الأول.

أما حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية (UMP)، من جهته، فقد نَظَم «نقاشاً حول العِلْمَانِيَّة» كان في الواقع، موجَّهًا ضدَّ الإسلام. وقد مُني هذا النقاش على ما يبدو بالفشل؛ لأنه أحدث انقسامًا في صفوف اليمين نفسه. لكنَّ هذا الفشل أو «الانحدار» (حسب تعبير إحدى الصحافيَّات)، لم يمنع مع ذلك، من حصول نتائج وخيمة لهذه المبادرة، بالإضافة إلى كونه تنويجًا لسيرة مطبوعة بصفة خاصة، بتقرير أساسي - رغم أنه أهمل نسبيًا - سبق أن أنجزه فرانسوا باروان (François Baroin)، يشي فيه على «علمانيَّة جديدة»، هي إلى حدِّ ما «غير متلائمة» مع حقوق الإنسان. وسأتناول هذه المسألة في الفصل الثاني.

وعبارة «علمانيَّة جديدة» في غاية الدلالة. ذلك أنَّ الاختلافات بين العِلْمَانِيَّة المُزيفة على هذا النحو، وبين العِلْمَانِيَّة التاريخيَّة؛ أي: علمانيَّة عام ١٩٠٥م التي يُزعم باطلاً الاستناد والانتساب إليها، هي اختلافات كبيرة. وسنفحص في الفصل الثالث هاتين العِلْمَانِيَّتَيْن، باعتبارهما واقعًا سياسيًا أساسيًا في مجتمع ديمقراطي، وكيف تصوغ كلُّ واحدة منهما العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني والمواطن؟ وهل تحافظان على صلوات بالنزعة البونابارتيَّة (bonapartisme) والنزعة اليعقوبيَّة (jacobinisme)، وهما التيارات اللذان يَعدُّهما جول فيري (Jules Ferry) الخطرين الأساسيين على الجمهوريَّة الفرنسيَّة؟

لقد انبثقت علمانيَّة ١٩٠٥م عن تاريخ طويل، كانت فيه الصراعات السياسيَّة الدينيَّة دائمة ومتواترة، وتمخَّض عنها، في ظلِّ الثورة الفرنسيَّة وخلال القرن التاسع عشر، «صراع بين فرَنسَتَيْن»^(١). لكن هذه العِلْمَانِيَّة لم تطبَّق أبدًا في المستعمرات الفرنسيَّة، وخاصَّة في الجزائر.

واليوم؛ فإنَّ وضع «واجب الذاكرة» في الواجهة، ترافقه بطريقة مفارقة

(١) المقصود بـ«الصراع بين فرنستين»: الصراع بين الدولة والكنيسة الكاثوليكيَّة [المترجم].

لكنها كاشفة، كتابات تاريخية مخادعة حول العلمانية، مليئة بالبتر والحذف والأكاذيب. وقد أعطيتُ مثالين على ذلك:

الأول: انطلاقاً من خطاب لنيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy).

والثاني: من محاولة إعادة بناء تاريخي، خاطئة لكنها أكثر توضيحاً للالتباس الحالي، قام بها المجلس الأعلى للإدماج.

ألا تصبح العلمانية التي كانت أداة سياسية، علامة على الانكماش الهوياتي وذريعة له لدى بعض القوى السياسية اليوم؟ ألا يستعيد اليمين المتصلب واليمين المتطرف، باسم العلمانية، قوالب نمطية ضد الأجانب، كان خصوم العلمانية بالأمس هم الذين يُصدرونها؟ هذا ما سأسعى إلى توضيحه في الفصل الرابع.

لكن، يمكن الردّ عليّ بالقول: إنَّ العلمانية تجد نفسها اليوم، على الأقلّ، منخرطة في معركة أساسية؛ هي معركة المساواة بين الجنسين. فما حقيقة الأمر؟ سأتناول هذه المسألة في الفصل الخامس، مع الحديث عن المسلمين وعن الذين واللواتي يدعون أنهم ضد التمييز على أساس الجنس حين يتعلّق الأمر بالإسلام، لكنهم، من جهة أخرى، يكفلون ويدعمون ازدياد النساء في قلب المجتمع السياسي.

لقد شكّلت الإحالة إلى العلمانية مسألة مركزية في المشروع الجمهوري، وكانت مرتبطة بعمق، بمشروع مجتمعي. وتوظيفها الأداة اليوم، يسمح بضمان نظام رمزيّ قائم وتكريسه، هو بالأساس خاصّ بالأحزاب اليمينية، وإن كان بعض من يزعمون أنهم يساريون، يتبنّونه دون وضع أيّة مسافة إزاءه. يطلق المثقف الإيطالي رفايلي سيموني (Raffaele Simone) على هذا النظام الاجتماعي الجديد اسم «الوحش الوديع»، ويمكن أيضاً وصفه بـ«الوداعة الكليانية». وتسير المعركة من أجل العلمانية، كما سأبين ذلك في الفصل السادس، بالتوازي مع نقد المجتمع المهيمن والاحتجاج ضدّ الرأسمالية الفائقة.

ولا يتعلّق الأمر بـ«الدفاع» عن العلمانية، بقدر ما يتعلّق بتطويرها ودعمها، ذلك أنّ العلمانية حركة تربط بين النقاش والمعركة، وتتضمّن الكشف عن أشكال الهيمنة القويّة والدائمة، بينما تقترح السياسة التي تتوخّى

إعادة بناء العلمانيّة، قوانين من أجل إرساء حريّات علمانيّة، واتّخاذ تدابير متنوّعة لضمان المساواة بين مختلف العائلات الفكرية في المجتمع المدني.

لذا، سوف نجد في الفصل السابع مجموعةً من المقترحات الملموسة، من أجل وضع حدٍّ للانحراف الحالي الذي تتعرّض له العلمانيّة. ومن هنا، فإنّ الأمر لا يتعلّق باقتراح العلمانيّة التاريخيّة كنموذج ثابت لا يُتجاوز^(٢)؛ إذ يمكن للعلمانيّة، في إطار الإخلاص لمبادئها ولروح قانون ١٩٠٥م، أن تكون قوة ديناميّة مبدعة، لرفع تحديات القرن الحادي والعشرين.

وتتطلّب العلمانيّة مناظرين علمانيين، من مختلف الآفاق الروحيّة، قادرين على إعطاء معنى لحياتهم من خلال الممارسة اليوميّة لما سمّاه مؤرّخ الجمهوريّة كلود نيكولي (Claude Nicolet) «العلمانيّة الذاتيّة». وسأختم الفصل الثامن، بعد فحص الدلالة الخصبة لهذه العبارة، بدعوة القارئ بالألا يكون «لا داعرًا ولا خانعًا» في مواجهة كهنوت الأمس واليوم، وأن يكون كافرًا بالأفكار المهيمنة، ومقاومًا للاستلابات الاجتماعيّة.

كما يتضمّن كتاب العلمانيّة المزيفة، بالإضافة إلى الفصول السابقة، ثلاثة ملاحق. الأوّل هو ردٌّ وقّعته باسم مستعار هو مولود بوبيرو (Mouloud Baubérot)، على مقال نشره نيكولا ساركوزي في جريدة لوموند (Le Monde) بتاريخ ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩م، يخاطب فيه «مواطنيه المسلمين»، مطالبًا «الوافدين الجدد» منهم بأن «يتفادوا كلّ تباهٍ وكلّ استفزاز». والثاني، هو نصٌّ مُدخّلتي أمام اللجنة البرلمانيّة التي اجتمعت بتاريخ ٢١ أكتوبر/تشرين الأوّل ٢٠٠٩م لمناقشة موضوع النقاب^(٣). أمّا الملحق الثالث، فيتضمّن مذكرة توليفيّة حول قانون ١٩٠٥م الذي يفصل بين الكنائس والدولة، والذي يُستشهد به باستمرار في إطار النقاش الاجتماعي، ليتمّ تقويّله، في غالب الأحيان، ما لم يُقلّه. وفي الواقع، فإنّ هذا القانون بإنكاره واستبعاده لكلّ تصوّر مطلق للعلمانيّة، الذي يحولها إلى شيء آخر غير ما هي عليه، يكشف أنّ قانون متوازن، يربط بين مختلف حريّات مواطني مجتمع ديمقراطي وبين مختلف حقوقهم.

(٢) وهو ما يلومني البعض على فعله.

(٣) وضّحت فيه بالخصوص الفرق بين «ما لا يمكن استدراكه» وبين «ما يمكن استدراكه».